

صندوق النقد يبحث على دعم الدول النامية للتغلب على آثار الوباء

خطط لدمج الأزمات الأخرى كالمناخ والتفاوت والفقير في جهود التعافي الاقتصادي



ما أشد ألمانا من الواقع هو السخرية منه

المال، فإن حكومات الدول النامية تحتاج إلى توظيف ترسانتها الكاملة، التي تشمل السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية لتحسين مستوى الثقة. وشدد التقرير على أن سياسات الاستجابة المتزامنة والمنسقة غير المسبوقة أثناء الأزمة المالية العالمية مهمة لاحتوائها، حيث أنه عندما يواجه الاقتصاد العالمي تهديدا مشتركا، فإن الإجراءات السريعة والمنسقة والحاسمة تحدث فارقا كبيرا.

لإستعادة الاستقرار المالي وتعزيز النمو. وشدد على ضرورة تضافر جهود مؤسسات التمويل الدولية، والعمل مع البنوك التجارية لزيادة التمويل التجاري وتقديم رأس المال العامل لمنشآت الأعمال ومساندة الشركات المتعاملة معها، لاسيما القطاعات الإستراتيجية كالجهيزات الطبية والأدوية من أجل استمرار سلاسل التوريد والحد من مخاطر الهبوط. وأشار تقرير البنك المركزي إلى أنه رغم الاضطرابات التي تعترى أسواق

كما شدد على ضرورة مساندة القطاع الخاص، مشيراً إلى أنه من المرجح تعرض كافة منشآت الأعمال للضرر، ما يفرض ضرورة دعمها بالائتمان قصير الأجل والإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الدعوات. ودعا البنك الدولي البلدان النامية إلى تجنب الأزمات الماثلة لأسواق المال وذلك بالوقوف على أهبة الإستعداد للتحرك إزاء اضطراب حركة الأسواق المالية، حيث قد تحتاج هذه البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة

ودعا البنك إلى زيادة الإنفاق على الصحة، حيث أن أنظمة الصحة العامة ضعيفة وتعرض مواطنيها لنقش العدوى سريعاً بينهم مما يجبر الحكومات على ضرورة تعزيز الإستثمارات للتمكين من تسريع جهود العلاج والاحتواء. ولفت إلى ضرورة تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي خصوصاً التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأشد احتياجاً ما من شأنه المساعدة في تطويق نقش المرض والحد من أضراره المالية.

حث صندوق النقد الدولي على دعم البلدان النامية للتغلب على تداعيات كورونا نظراً لتزايد المخاطر بفعل طول الأزمة الوبائية التي ستكون تداعياتها أكثر حدة وخطورة على الاقتصادات الهشة، إضافة إلى نقص السياسة الحماية والاجتماعية في هذه البلدان ومحدودية التمويل لديها.

والشيطان - شدد صندوق النقد الدولي على ضرورة دعم البلدان النامية من أجل مساعدتها على التغلب على التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا، حيث تصعب مهمة مكافحة أضرار الوباء على الاقتصادات الهشة خصوصاً مع استمرار الأزمة.

وقالت رئيسة الصندوق كريستالينا جورجييفا في حديثها الثلاثاء أمام وزراء المالية خلال فعالية افتراضية بعنوان "تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عصر كوفيد - 19 وما بعده"، إن "جائحة كوفيد - 19 كشفت أهمية بناء مستقبل مر عن طريق الاستثمار في التعليم والقدرات الرقمية في رأس المال البشري".

العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية إلى درجة خنق قدرتها على التصرف. لدينا مبادرة خاصة بخدمة الدين، وهي تمثل إنجازاً كبيراً ويجب تمديدها لعام واحد". وخلال هذا الاجتماع تحدثت كريستينا فريلاندا، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة المالية الكندية، على "ضرورة بذل جهد عالمي قوي لوضع حد لجائحة كورونا، ومعالجة العواقب التي خلفتها في جميع أنحاء العالم من حيث الصحة والرفاهية الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية".



وأضافت "والاستثمار في الأنظمة الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية، من خلال التأكد من دمج الأزمات الأخرى مثل أزمة المناخ ومنع التفاوت والفقير في جهود التعافي". وأشارت إلى أن "الصندوق يشهد بعض علامات الانتعاش في الاقتصاد العالمي، فيما تشهد بعض الاقتصادات المتقدمة أداء أقل سوءاً مما كان متوقعاً".

وسبق للبنك الدولي أن أكد في تقرير نشره في مارس الماضي أنه سيعتبر ملغوسة على صعيد السياسات لحماية مواطنيها والحد من الأضرار على اقتصاداتها.

وتشدد البنك الدولي على ضرورة تجنب الحكومات اللجوء إلى السياسات الحمائية التي يمكن أن تفاقم الأزمات التي تواجه سلاسل القيمة العالمية وتزيد من مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل.

دعا حكومات الدول الضعيفة، إلى تجنب فرض قيود على الصادرات من الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية، والعمل بدلاً من ذلك مع مساندة زيادة الإنتاج وضمان تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وأقر البنك الدولي بأن مواجهة هذه التحديات تتطلب تعاوناً عالمياً والإقبال على تشجيع منشآت الأعمال والحفاظ على مستويات أعلى من المخزون وتنويع الموردين من أجل إدارة المخاطر على أفضل ما يكون.

ارتفاع البطالة يضاعف التحديات أمام الأردن

عمان - أفادت أحدث المؤشرات بصعود ملحوظ في نسبة البطالة في الأردن ما يضاعف التحديات الاقتصادية والاجتماعية أمام البلد الخليجي الصغير الذي يكافح للتغلب على تداعيات الوباء في ظل محدودية موارده واعتماده على المساعدات الخليجية والدولية.

وصعد معدل البطالة في سوق العمل الأردنية، إلى 23 في المئة في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة مع 19 في المئة نهاية 2019. وكانت البطالة في الأردن سجلت 19.3 في المئة خلال الربع الأول من 2020، و19.2 في المئة خلال الربع الثاني من 2019.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية في بيان الخميس، إن معدل البطالة بين الذكور بلغ 21.5 في المئة، مقابل 28.6 في المئة للإناث، في الربع الثاني 2020.

وبلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية من الأفراد المعطلين ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فاعلي (ثانوية عامة) نحو 26.6 في المئة. ويجدر خبراء اقتصاد من نقشي البطالة في الأردن، في ظل ظروف كورونا الضاغطة على مختلف المؤسسات والشركات، التي قد تتخلى عن أعداد كبيرة من العاملين لديها أو التي قد تتوقف أعمالها.

وأعلن رئيس الوزراء عمر الرزاز بداية الأسبوع الحالي، عن تفعيل خدمة العمل ضمن جهود حكومته لمواجهة تحدي البطالة، ستكون من خلال إعداد الشباب للانخراط في سوق العمل.

الضبابية تكتنف خروج السعودية من أزمة انهيار أسعار النفط

تدهور أوضاع القطاع غير النفطي وتأثر الطلب بضريبة القيمة المضافة

واشترى صندوق الاستثمارات العامة، الذي يشرف عليه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، حصصاً بقيمة 7.7 مليار دولار في شركات وينوك من بينها يونيغ ووالست ديزني وستارباكس وماريوت وفيسبوك وسيتي غروب وبنك أوف أميركا. وشملت عمليات الشراء الأخيرة أسهماً في شركات النفط "بي بي"، ورويال داتش شل، وتوتال وسط التقلبات الحادة التي تشهدها سوق النفط.



وفي رهانات أخرى اعتبرها الاقتصاديون محفوفة بالمخاطر، اشترى صندوق الاستثمارات السعودي في أبريل حصصاً 8.2 في المئة في شركة كارنيفال لرحلات السفن السياحية، كما كشف عن حصص قدرها 5.7 في المئة في شركة "لايف نيشن انترنمنت" المعنية بقطاع الترفيه. ووفقاً لبيانات اقتصادية معتمدة فإن امتلاك 12.34 مليون سهم يجعل صندوق الاستثمارات العامة السعودي ثالث أكبر مساهم في الشركة البارزة في مجال ترويج الأحداث الرياضية والموسيقية وتنظيمها، وتبلغ قيمة الاستثمارات العامة في مارس وأبريل الماضيين لدعم الاستثمار في الخارج من أجل تعظيم العائدات.

الطلب بزيادة حادة في ضريبة القيمة المضافة. وكلفت خسارة موسم الحج السعودية، بفعل انحسار حركة تدفق الحجيج من كامل ربوع العالم، خسائر فادحة لمدينة مكة وأفقدتها زخمها المعهود فضلاً عن حرمان الخزائن العامة للدولة من عوائد ضخمة كانت تدر سنوياً المليارات من الدولارات.

ورغم الأزمة تراهن السعودية لمواجهة تداعيات وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط على احتياطاتها المالية الضخمة التي تراكمت خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط، في عبور عام من الإحباطات الاقتصادية. ومع ضرب الوباء للشركات في جميع أنحاء البلاد، خصص العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز 2.4 مليار دولار لتغطية 60 في المئة من رواتب السعوديين في القطاع الخاص، كما تم الإعلان عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 32 مليار دولار.

وتتوقع أوساط مالية أن تنجح السعودية في تغطية رواتب 75 في المئة من مجموع السعوديين الذين يعملون في القطاع الخاص خلال فترة الوباء. ولجات الرياض إلى صافي أصولها الأجنبية لتغطية عجز الميزانية التي تراجمت من حوالي 740 مليار دولار في سنة 2014 إلى أقل من 450 مليار دولار في أبريل. كما حوّلت 40 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة في مارس وأبريل الماضيين لدعم الاستثمار في الخارج من أجل تعظيم العائدات.

وقال الخليفي "على المرء أن يكون حذراً عند نزع ذلك الدعم، ماذا سيحدث حينئذ وبخاصة في ما يتعلق بجودة الأصول". وأضاف "نشعر بالارتياح، لكننا مجدداً، لا يمكننا الاسترخاء ما دمنا في خضم الأزمة". وأظهرت بيانات مؤسسة النقد الشهر الماضي وجود مؤشرات على متانة النشاط الاقتصادي في المملكة في يوليو، وشمل ذلك زيادات سنوية في معاملات نقاط البيع وإقراض القطاع الخاص.

لكن مسحا بين الأسبوع الماضي أن أوضاع الشركات في القطاع الخاص غير النفطية تدهورت في أغسطس، مع تأثر

دخل الاقتصاد السعودي فعلاً في نفق مظلم حيث باتت الآفاق أكثر ضبابية جراء تهاوي أسعار النفط وتدابير ذلك على اقتصاد البلد الذي يعتمد بصفة كبيرة على عوائد الطاقة، فضلاً عن تدهور القطاع غير النفطي.

وأشار الخليفي إلى أن سعر الصرف السعودي الثابت من "الركائز الرئيسية" لاستقرار القطاع المالي في المملكة، لكنه أضاف أن الحذر مطلوب في ضوء التحفيز المقدم للاقتصاد.

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي أطلقت في مارس حزمة تبلغ 50 مليار ريال (13.33 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص. وفي يونيو، أعلنت ضخ 50 مليار دولار في القطاع المصرفي لدعم السيولة.



عرض بلا أسواق

الرياض - تؤكد المؤشرات وتصريحات المسؤولين أن آفاق الاقتصاد السعودي دخلت نفقاً مظلماً مدفوعة بتهاوي أسعار الخام ما يزيد من الضبابية حول مستقبل التعافي في وقت تكافح فيه الرياض لدعم استقرارها المالي والحد من آثار الصدمات الخارجية.

وقال أحمد الخليفي، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) البنك المركزي، الأربعاء، إن "الضبابية ما زالت تكتنف آفاق اقتصاد البلاد هذا العام" مع سعي الدولة المصدرة للنفط للتصدي لتدابير أسعار الخام المنخفضة وجائحة فايروس كورونا. وأضاف الخليفي متحدثاً في مناسبة افتراضية ليوروموني، إنه وافق في الاستقرار المالي للبلاد، وأكد مجدداً التزام المملكة بمواصلة ربط الريال بالدولار الأميركي.

وقال "بالنسبة لنا، وفي وضعنا، أثر خفض إنتاج النفط وتدابير الفايروس على توقعات النمو". وأضاف "أفانق 2020 ما زالت ضبابية". وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاد السعودية قد يتكسب بنسبة 6.8 في المئة هذا العام. وقال مسؤولون سعوديون في وقت سابق إن توقعاتهم أقل "تساؤماً" من ذلك.